مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٤)، ص ص ١٧٨٣-١٨٢٧، (شوال ١٤٣٦هـ/ يوليو ٢٠١٥)

الأثر النحوي والدلالي للاشتقاق

د. عيسى بن علي محمد عسيري
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد

ملخص البحث. الاشتقاق ذو أثر فاعل في اللغة وقد عني به علماء اللغة منذ القدم، غير أن بحثي هذا لم يتناول بالدراسة فيما أعلم، فجاء ليتتبع أثر الاشتقاق في عدد من الأبواب النحوية وهي: صلة أل، زيادة الباء في المبتدأ، تحمل الخبر ضميراً، كأنّ، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه، متعلق الظرف والجار والمجرور، الاشتغال، الإضافة، النعت، نصب المضارع بعد اسم الفاعل، ثم تناول البحث الأثر الدلالي للمشتقات.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله -ﷺ- أما بعد..

فإن الاشتقاق ركن أساس من أركان لغتنا الخالدة ومن هنا فقد اهتم به العلماء منذ عهد قديم يرجع إلى زمن الأصمعي وقطرب والأخفش وابن دريد إلى عهدنا الحاضر وتحدثوا عن جل قضاياه غير أني رأيت أنه من المفيد تتبع المواضع النحوية التي يكون الاشتقاق شرطاً فيها، وبعد هذا رأيت أن التأثير الدلالي للاشتقاق في المشتقات يجب ألا يغفل لكي يتم الكلام عن القسمين اللفظي والدلالي، وسميت البحث (الأثر النحوي والدلالي للاشتقاق).

وقد استوى هذا البحث على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاشتقاق عند اللغويين ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواعه.

المطلب الثاني: فوائده.

المطلب الثالث: شروطه.

المبحث الثاني: الاشتقاق عند النحاة ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفه.

المطلب الثاني: الفرق بينه وبين الأخذ.

المطلب الثالث: الفرق بينه وبين العدل.

المطلب الرابع: التغييرات اللفظية التابعة له.

المبحث الثالث: الاشتقاق وروده شرطا نحوياً ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأصل في المشتقات.

المطلب الثاني: المسائل التي اشترط فيها الاشتقاق.

المبحث الرابع : أثر الاشتقاق في الدلالة.

وختمت البحث بالخاتمة وذيلته بفهرسي المراجع والموضوعات.

أرجو أن أكون قد وفقت والكمال لكتاب الله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد.

المبحث الأول: الاشتقاق عند اللغويين

المطلب الأول أنواعه:

يقسم اللغويون الاشتقاق قسمين هما :

الاشتقاق الكبير، والاشتقاق الصغير.

فأما الصغير فهو أخذ الكلمة من أصلها وتصريفها عدة تصريفات، بترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من زيادات مثل: (أكل) (يأكل) (مأكول) (أكول) (أكّال) من مادة (أَكَلَ) ويسمى أيضًا الاشتقاق الأصغر وسمي كذلك ؛لأن إدراكه لا يحتاج إلى إعمال فكر وهذا النوع هو الذي يذكر عند النحاة وتدور حوله الأحكام النحوية وهو مقصد بحثنا هنا.

وأما الكبير فهو كما عرفه ابن جني ومثل له بقوله: "هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه"[1].

---

(١) الخصائص ٢/١٣٤.

ومثال ما ذكر ابن جني: (كَلَمَ)، (كَمَلَ)، (مَكَلَ) (مَلَكَ)، (لَكَمَ)، (لَمَكَ) وكل هذه التقاليب تدور حول معنى القوة والشدة.ومثله: (قَوَلَ)، (قَلَوَ)، (وَقَلَ)، (وَلَقَ)، (لَقَوَ)، (لَوَقَ) وتقاليب القول الستة تدور حول الإسراع والخفة.

وقد قال ابن جني عن هذا النوع من الاشتقاق: "وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا"[٢].

وقد يسمون هذا النوع بالاشتقاق الأكبر، ويكثر ذكره واستعماله عند اللغويين وربما سموه الاشتقاق الأوسط.وجعل الشريف الجرجاني الأكبر غير الكبير فقال:

"الاشتقاق الأكبر: هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو: نعق ونهق"[٣].

المطلب الثاني: فوائد الاشتقاق:

للاشتقاق فوائد كثيرة ولذا عده كثير من العلماء من أهم علوم اللغة بل قدمه بعضهم على علمي النحو والصرف واهتم به العلماء قديماً وحديثاً منذ الأصمعي وقطرب والأخفش إلى علماء اللغة المتأخرين مثل الدكتور فؤاد حنا والأستاذ عبدالله أمين والدكتور عبدالحميد أبو سكين [٤].وقد وقفت على أكثر من ثمانية وعشرين مؤلفاً في هذا الموضوع وسوف أذكر ما تيسر لي من فوائد الاشتقاق على سبيل الذكر لا الحصر فأقول: منها:

---

(٢) الخصائص ١٣٤/٢.

(٣) التعريفات ٢٧

(٤) للأصمعي كتاب " اشتقاق الأسماء" ولقطرب " الاشتقاق " وللأخفش الأوسط " الاشتقاق، وللدكتور فؤاد ترزي " الاشتقاق " وللأستاذ عبد الله أمين " الاشتقاق " وللدكتور عبد الحميد " الاشتقاق وأثره في النحو اللغوي".

١- الوصول إلى المعنى للفظ ففي قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[٥]، قال المفسرون: أي إن داود رجاع عما يكرهه الله إلى ما يرضيه أواب، وهو من قولهم: آب الرجل إلى أهله إذا رجع[٦] ومن هنا ورد في مفاتيح الغيب: "اعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق"[٧].

٢- ترجيح معنى على معنى آخر ومن هذا ذهاب أهل العلم إلى أن الخمر ما خامر العقل، وليست مقصورة على العنب وذلك لأنها مشتقة من (خَمَرَ) ومعناها غطى.

قال الفيومي: (الخَمْر) و (الخُمور) مثل: (فَلْس) و(فُلوس). وهي اسم لكل مسكر خامر العقل أي: غطاه[٨].

٣- تطوير المعاني لأن المشتقات تضيف في الغالب للمعنى الأصلي معنى إضافياً فمثلاً (ضَارِبٌ) أضافت إلى المعنى الأصلي وهو (الضرب) معنى آخر وهو مَنْ قام بالضرب وأن هناك شخصاً ضارباً ويستلزم منه أيضًا وجود شخص مضروب وهكذا.

٤- معرفة العربي من غيره، ومعرفة الأصيل من الدخيل.

قال أبو بكر الأنصاري[٩]: "لا ينبغي أن يجعل لفظ عربي معروف الاشتقاق والتصريف منسوباً إلى القبط" وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ﴾[١٠] أن (مزجاة) من لغة القبط.

---

(٥) ص ٣٠.

(٦) جامع البيان ٢١/١٦٨.

(٧) مفاتيح الغيب ١/٧.

(٨) المصباح المنير (خمر).

(٩) مفاتيح الغيب ١/٢٥٥٥ م ٤٠.

٥- التعمق في فهم كلام العرب ويفيد هذا علماء الشرع في فهم مقصود الشارع ففي قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾[١١] أَفْهَمَ أن المقصود تغطية الوجه لأن الضرب فيه معنى القوة ، ونزول الخمار على الجيب بقوة وسرعة معناه تغطية الوجه، إذ ينزل الخمار من أعلى الرأس إلى الجيب فلا بد أن يمر بالوجه ولعل هذا حجة من رأى حرمة كشف وجه المرأة[١٢].

٦- معرفة الفروق اللغوية. ففي الفرق بين الكلام والقول قال ابن جني: "فإن قيل: ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه ألبتة، والقول على ما قد يستقل بنفسه وقد يحتاج إلى غيره؟ ألاشتقاقٍ قضى بذلك؟ أم لغيره من سماعٍ متلقٍ بالقبول والاتباع؟ قيل: لا، بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرد السماع وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من (الكَلْم) و(الكُلوم) وهي الجراح لما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح وأما القول فليس في أصل اشتقاقه مما هذه سبيله"[١٣].

٧- معرفة ما يستحسن وما يستقبح من الأسماء:

قال ابن دريد:" واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سموه تفاؤلاً على أعدائهم نحو: (غالب) و(غلاّب) ومنها أن الرجل كان يخرج من منزله وامرأته تمخض – أي في وضع مرهق مشئوم – فيسمى ابنه بأول ما يلقاه من الحيوانات نحو: حمار وكلب وثعلب"[١٤].

---

(١٠) يوسف ٨٨.

(١١) النور ٣١.

(١٢) أضواء البيان ٦/٢٥٠.

(١٣) الخصائص ١/٢١.

(١٤) الاشتقاق ص ٥-٦.

٨- الثقة بالألفاظ واليقين بصحتها، قال ابن جني:" وذكر أبو بكر بن السراج أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها"(١٥).

٩- معرفة المجرد والمزيد وهذا يبني عليه الصرفيون أحكامهم فنحو (مُسْتَقْدِم) تعرف أنها مزيدة عندما نعيدها إلى الأصل الذي اشتقت منه وهو (قَدِمَ) فحرف الميم والسين والتاء فيها مزيدة وهكذا.

١٠- من فوائد الاشتقاق وضع ألفاظ جديدة لمخترعات جديدة على قياس كلام العرب نحو: (هاتف) من (هتف) للتليفون، و(رادّ) من (ردّ) للراديو و(رائي) من (رأى) للتلفاز وهكذا.

المطلب الثالث: شروط الاشتقاق:

للاشتقاق شروط هي:

١ - أن يكون للمشتق أصل يشتق منه نحوم (ضارب) مشتق من (الضرب) أو (ضَرَبَ) و(حسنٌ) مشتق من (الحسن) أو (حَسُن)، وقبيح مشتق من (القبح) أو (قُبح) و(مطلوب) من (الطلب) أو (طَلَبَ) و(أسود) من (السواد) أو (سَوُد) ونحوه، إذ إن أركان الاشتقاق ركنان: مُشْتَق، ومُشتق منه.

٢ - أن يوافق المشتَق المُشتق منه في المعنى والحروف وإلا كانا منفصلين عن بعضهما. قال أبو حيان: "وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية"(١٦).

٣ - تساوي الحروف من حيث الترتيب وهذا في الاشتقاق النحوي، أما اللغوي الذي يسمى الكبير أو الأكبر فلا يشترط الترتيب.

---

(١٥) الخصائص ٣٦٩/١.

(١٦) البحر المحيط ١٠٩/٥.

٤ - عروبة الاشتقاق بركنيه – المُشتَق والمشتق منه – ولذلك تتميز عروبة الكلمة باشتقاقها فإذا كان لها أصل في الاشتقاق فهي عربية وإلا فلا.

قال أبو حيان: "الاشتقاق من الألفاظ العربية قد نص التصريفيون على أنه لا يكون في الأسماء الأعجمية"[١٧].

وقال في موضع آخر: " الأعجمي لا يدخله الاشتقاق العربي "[١٨].

وقال الألوسي: "الاشتقاق من غير العربي مما لم يقل به أحد"[١٩].

٥ - ألا يكون المشتق منه جامداً وهذا عند بعض العلماء، وبعضهم حكم بندرته، والبعض قال: إن الاشتقاق من الجامد قليل[٢٠] والذي يترجح لدي صحته إذ يقال: (راجل) من (الرِجل) و(أرض مُسْبِعةٌ) من (السباع) وهكذا.

المبحث الثاني: تعريف الاشتقاق عند النحاة

المطلب الأول: تعريفه

قال ابن منظور في تعريف الاشتقاق لغة:

واشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل• واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يميناً وشمالاً• واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه[٢١]. وورد في الصحاح: "اشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"[٢٢] والذي أراه أنه مأخوذ من الشَّق وهو القطع ومنه شققت الثوب

---

(١٧) البحر المحيط ٢٨٥/١.

(١٨) المرجع السابق ٤٨٥/١..

(١٩) روح المعاني ١٠٥/١٦.

(٢٠) التحرير والتنوير ٢٠٨/٢٦.

(٢١) اللسان: (شقق).

(٢٢) الصحاح (شفق).

أي قطعت شِقَّه لأن القطع يفيد الانفصال والمشتقّ منفصل عن المُشتق منه في صيغته وإن جمع بينهما وحدة المعنى.أما تعريفه عند أهل اللغة ويدخل معهم النحاة فقد ورد أكثر من تعريف وهذا ولا شك يدل على الاهتمام الكبير بالاشتقاق ذلك أنه مصدر ثراء اللغة وسيبقى كذلك. فقالوا: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل، وقيل: أخذ كلمة من أخرى بتغيير مع التناسب في المعنى[٢٣]وقيل: هو توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد[٢٤].وقال السيوطي في الهمع: " هو رد لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى والحروف الأصلية"[٢٥]وقال الشريف الجرجاني في تعريفه: " هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"[٢٦].

وهذا التعريف تعريف عام يشمل نحو: (جبذ) و (جذب) مما يسمى الاشتقاق الكبير أو الأكبر، والذي نريده هنا الاشتقاق عند النحاة وهو التعريف السابق مضافاً إليه (وترتيبا).

فيكون تعريفه عند النحاة: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وترتيباً ومغايرتهما في الصيغة نحو: (ضَرْب) تشتق منه (ضَرَبَ)، (يَضْرِبُ)، (اضرب) وهكذا.

---

(٢٣) فقه اللغة العربية ٢٠٦ إميل يعقوب.

(٢٤) فصول في فقه اللغة ٢٩، رمضان عبدالتواب.

(٢٥) الهمع: ٢/٢١٢.

(٢٦) التعريفات ٢٧.

المطلب الثاني: الفرق بينه وبين الأخذ

تلمس بعض النحاة فرقا بين الاشتقاق والأخذ فزعموا أن الأخذ هو نزع لفظ من مصدر غير صريح كأن تنتزع من (مغناطيس) (مَغْنَط) ومن (قصدير) (قَصْدَرَ) وهذا ما سموه من أسماء الأعيان أو الذوات وكذا من أسماء المعاني غير المصادر كأن نقول: (ثلّث القوم) من ثلاثة و)وخَمَّسهم) من خمسة[٢٧]. وهي أسماء الأعداد ،ومع هذا نراهم عندما يعرضون نحو ما سبق يقولون: (مَغْنطَ) مشتق من (مغناطيس) وهكذا في الباقي، ولا يقولون مأخوذ.

وإذا رجعنا إلى التعريف السابق للاشتقاق لغة واصطلاحاً نرى أن ما أورده هنا يندرج تحتهما فهو اشتقاق وأخذ في الوقت نفسه.

المطلب الثالث: الفرق بين الاشتقاق والعدل

نقل عن أبي علي قوله: اعلم أن العدل ضرب من الاشتقاق ونوع منه فكل معدول مشتق وليس كل مشتق معدولا[٢٨].وقال ابن السراج: معنى العدل أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤَه إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى فَمَثْنى، وثُلاث، ورُباع، وأُحاد، فهذا عدل لفظه ومعناه ،عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد[٢٩].

---

(٢٧) النحو الوافي ١٨٣/٣.

(٢٨) العدل في اللغة ٣٠/١.

(٢٩) الأصول في النحو ٨٨/٢.

والمعدول لأن يسمى به مثل (عُمَر) معدول عن (عامر) و(زُفر) معدول عن (زافر) و(زُحل) معدول عن (زاحل).ولو توقفنا أمام هذه المسألة لرأينا العدل يختلف عن الاشتقاق :

أولاً: في العدل نريد بلفظ شيءٍ لفظَ غيره كما تريد بعُمر (عامر) وبزُفر (زافر) وبمَثْنى (اثنين) وليس كذلك المشتق، لأنك في المشتق تقول: (فاتح) وأنت تريد هذا اللفظ وتقول: (مفهوم) وأنت تريد هذا اللفظ وهكذا.

ثانياً: إن مدار المشتقات على المعنى الأصلي الوارد في اللفظ المشتق منه فهي تدور حول أمر معنوي وهو الحدث فلو نظرت إلى: (ضارب) و(مضروب) لوجدتها تدور حول الضرب الذي أفاده المصدر (ضَرْب) وكذا (حَسَن) و (حسين) و(حاسن) تدور حول (حُسن) في المصدر وهذا لا يتأتى في العدل.

المطلب الرابع: التغييرات اللفظية التابعة للاشتقاق:

يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات منها:

الأول: زيادة حركة نحو: (ضَرَبَ) من (ضَربْ).

الثاني: زيادة حرف نحو (طالب) من (طَلَبْ).

الثالث: زيادة حركة وحرف نحو: (ضارِب) من (ضَرْب).

الرابع: نقص حركة نحو: (فَرْسا) من (فَرَسَ) يقال: (فَرَسَ الأسدُ فريسته فرْساً).

الخامس: نقص حرف نحو (نَبَتَ) من (النبات) و(خَرَجَ) من (الخُروج).

السادس: نقص حركة وحرف نحو: (نزا) من (النَزَوان).

السابع: نقص حركة وزيادة حرف نحو: (غضْبى) من (غَضَب).

الثامن: نقص حرف وزيادة حركة نحو: (حُرِمَ) من (الحرمان).

التاسع: زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف نحو: (استنوق) من الناقة، فالعين في الناقة ساكنة، وفي (استنوق) متحركة، فهنا زادت حركة.

والفاء في الناقة متحركة، وفي (استنوق)ساكنة وهنا نقصت حركة، والتاء في الناقة موجودة وفي (استنوق) مفقودة، والسين في الناقة مفقودة، وفي استنوق موجودة[٣٠].

المبحث الثالث: ورود الاشتقاق شرطاً نحوياً

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأصل في المشتقات:

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه نحو (ضَرَبَ ضَرْبًا) و (قام قيامًا).وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه أما الكوفيون فاحتجوا بالآتي:

أولاً: أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله فهو تابع للفعل.

ثانياً: أن الفعل يعمل في المصدر فوجب أن يكون المصدر فرعا له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ثالثاً: أن المصدر يُذْكرُ تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة الموكدِّ، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع.

رابعاً: أن المصدر لا يُتصور معناه ما لم يكن فِعْلَ فاعِلٍ، والفاعلُ وُضع له (فَعَلَ) و(يفعل) فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

---

(٣٠) همع الهوامع ٢/٢١٣.

أما البصريون فاحتجوا بقولهم:

أولاً: المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

ثانياً: المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ثالثاً: الفعل يدل بصيغته على شيئين: الحدث والزمان والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.

رابعاً: المصدر له مثال واحد نحو (الضرب) و(القتل) والفعل له أمثلة مختلفة وماله نوع واحد أصل لما تعددت أنواعه.

خامساً: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ؛لأن الفعل يدل على الحدث وزيادة الزمان وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل.

سادساً: سمي المصدر مصدرا لأنه تصدر منه بقية المشتقات فدل ذلك على أنه الأصل[٣١].

---

(٣١) انظر الإنصاف ١/٢٣٥، وهمع الهوامع ١/١٨٦، والنحو الوافي ٣/١٨٢.

المطلب الثاني: الأبواب النحويــة

وفيها اثنتا عشرة مسألة.

المسألة الأولى: (صلة أل):

قال ابن مالك:

وصفة صريحة صلةُ ألوكونها بمعرب الأفعال قل.

قال المرادي: "المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافاً لمن منع وصل (أل) بالصفة المشبهة".

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً مما يوصف به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح) و(أجرع) و(صاحب). فأل في ذلك حرف تعريف لا موصولة[٣٢].وللعلماء خلاف طويل في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة أل، فأل الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، وذهب آخرون إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة (أل) لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل وإن خالفته في المعنى، فالصفة المشبهة ترفع الضمير المستتر، والضمير البارز، والاسم الظاهر، كما يرفعها الفعل جمعياً[٣٣].

ومثال صلتها بالمشتقات: (المُكرِمُ)، و(المقتولُ) و(الحَسنَ) وهي بمعنى: (الذي أَكرَمَ)، و (الذي قُتِلَ)، و(الذي حَسُنَ).ومن هنا قيل: إنها فعل في صورة اسم، فهي

---

(٣٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٩/١.

(٣٣) شرح ابن عقيل ١٤٩/١، وشرح الأشموني ١٦٤/١.

وإن كانت اسما إلا أنها فعل في معناها.وقد سوغ هذا – كما قال الرضي – تقارب المعنيين، ففي الأمثلة السابقة عندما نقول: (زيدٌ مُكْرِمٌ) معناه (زيدٌ أَكْرَمَ) أو (يُكْرِمُ) وفي (زيدٌ مقتولٌ) أي: (قُتِلَ) أو (يُقْتَلُ) وهكذا[٣٤].وإذا جاء ما ظاهره ورودها على خلاف ما سبق كما هو عند بعض القبائل في مثل قولهم: (سررت من الفرس المعك) يريدون الذي معك رُد إلى القاعدة السابقة فتأويله: الكائن أو نحو هذا[٣٥].أما في نحو: (أبو جعفر المنصور) و (محمد الفاتح) و(المعتصم) ونحوها فإن هذه (أل) التعريف وليست الموصولة، وما بعدها أعلام، إذ هي وإن كانت صفات في الأصل إلا أنه سمي بها فصارت أعلاماً وأخذت حكم الأعلام.

واشتراط الاشتقاق في صلة آل لما يلي:

أولاً: لأن الأسماء الموصولة بما فيها (أل) تحتاج إلى فعل وحدث يُنسب إليها، وهو ما يصفه النحاة بأنه مفسرٌ ومبينٌ للموصول ولا يتأتى هذا إلا في المشتقات، لأن المشتقات هي التي تحمل في طياتها حدثاً يُنسب إلى الاسم الموصول.

ثانياً: للتفريق بين (أل) الموصولة وأل المعرفة التي تدخل على الجوامد كالأعلام وما في حكمها.ومن هنا فإن الاشتقاق ضروري لتحديد نوع أل الموصولة إذ إن الصلة في الأصل للأفعال، فعندما يتغيب الفعل نأخذ شبيهه في اللفظ والمعنى، ولذا دار الخلاف في دخول أل الموصولة على الصفة المشبهة ؛لأنها تفيد الثبوت وليست كالأفعال والمشتقات الشبيهة بالفعل التي تفيد التجدد.

---

(٣٤) شرح الرضي ٢/٣٩.

(٣٥) النحو الوافي ١/٣٨٦.

المسألة الثانية: زيادة الباء في المبتدأ:

قال بعض النحاة: وتزاد في المبتدأ إذا اشتق من لفظ (حَسْبُ) نحو: (بحسبكَ درْهَمٌ) فهنا الباء حرف جر زائد، وحسب مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو مرفوع تقديراً لأنه مبتدأ. و(درهم) خبر. وليس لنا إعراب (درهم) مبتدأ لأنه نكرة.

وقد يرد قول: إن (حَسَبُ) هنا نكرة لأنها لا تتعرف بالإضافة فكيف تأتي مبتدأ!

فقالوا: تخصصت هنا بالإضافة وتخصيصها سوغ الابتداء بها، كما قال ابن مالك في مسوغات الابتداء بالنكرة:

ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل[٣٦]

وما نريد إيضاحه هنا اشتقاق (حَسْبُ). فهل هي مشتقة في المثال: (بِحَسْبكَ درهمٌ)؟ وهل هي مشتقة من لفظ (حَسْب)؟

لا يوجد اشتقاق في هذه المسألة وليست مشتقة من حَسْبُ ف((حسب)) من الجوامد ولكنها مؤولة بالمشتق إذ هي في تأويل (كافي) ومعناها في المثال: (كافيك درهمٌ).

غير أن المبتدأ قد يأتي مشتقاً في نحو: (أقائم الزيدان)؟ و(أقائم الزيدون)؟ وضابط هذا: كل وصف رافع لمكتفى به، شريطة أن يعتمد على نفي أو استفهام ولذا قال ابن مالك -' - في باب المبتدأ[٣٧]:

وأولٌ مبتدأ والثاني فاعلٌ أغنى في أسار ذان؟

وقس، وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أولو الرَّشَد

---

(٣٦) شرح ابن عقيل ١/٢٠٥.

(٣٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠٥.

وقد يقال: إن إعراب نحو: (القائمٌ زيدٌ).القائم: مبتدأ مرفوع، وزيد خبر مرفوع.

وهذا فيما أراه لا يصح حتى في نظر من يجيز مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد[٣٨].

والعلة في هذا أن (أل) موصولة بمعنى: الذي قام ،وهي بهذه تؤكد كونه بمعنى الفعل، والفعل لا يجيء مبتدأ ،بل القائم هنا خبر مقدم ،وزيد مبتدأ مؤخر.

وربما يستشهد آخر بنحو قولهم:(الشاعر زيد) ويعرب حينئذ: الشاعر مبتدأ وزيد خبر.

أقول: يصح هذا إذ إنه يصح حمل (أل) على أنها المعرِّفة لأن الشاعر وإن كان يحمل معنى الوصف ولكنه هنا أفاد الدوام والثبوت فصار علما.

على أنه لو قيل في المثال السابق: (بحَسْبِكَ زيدٌ) فإننا نجعل المعرفة هي المبتدأ وهي هنا (زيدٌ) و(بحسبك) هي الخبر.

المسألة الثالثة: تحمل الخبر ضميراً:

اشترط في تحمل الخبر ضميراً أن يكون مشتقاً نحو: (زيدٌ كاتبٌ) أي: هو، و(زيد مكلومٌ) أي: هو (وزيد حسنٌ) كذلك و(زيدٌ أفضل من عمرو) مثله.

ورد في الأشموني: " وإن يُشتق المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به فهو ذو ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ "والمشتق بالمعنى المذكور هو: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل[٣٩].

---

(٣٨) توضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١.

(٣٩) شرح الأشموني ١٩٨/١.

قال السيوطي: والمشتق يتحمله إن لم يرفع ظاهراً نحو: (زيدٌ قائمٌ) بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: (الزيدان قائم أبوهما) أو محلا نحو: (زيد ممرور به)[٤٠].

واشتراط الاشتقاق؛ لكي يحمل ضميراً لأن المشتق فيه معنى الفعل وهذا الفعل لا بد له من مسند إليه، هذا المسند إليه هو الضمير. وقد يقال إن الخبر مسند إلى المبتدأ فنحو: (زيد قائم)، (قائم) مسند إلى المبتدأ. وقد أجاب ابن يعيش على هذا الاعتراض فقال: " ولما كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند ،أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق"[٤١].ويضاف إلى كلام ابن يعيش أنه في مثل: (البنتُ الأبُ مكرمَتُه) فالخبر هنا وهو (مكرمته) لا يمكن أن يقال إنه مسند إلى الأب الذي هو مبتدأ ثان فهو وإن كان خبراً للمبتدأ الثاني إلا أنه في الواقع مسنداً إلى المبتدأ الأول لا للمبتدأ الثاني، وعلى هذا ليس كل خبر يصلح أن يكون مسندا إلى مبتدأه• ولهذا الضمير فائدة لفظية وهي أنه يربط الخبر بمبتدئه. وليست كل المشتقات صالحة لتحمل هذا الضمير، ومن هنا رأينا في كلام الأشموني أنه حدد المشتق بمعنىً يصاغ من المصدر ،على اعتبار أن المصدر هو أصل المشتقات، وجعله ابن يعيش مشتقاً من الفعل موافقاً للكوفيين فقال: "يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات [٤٢]".ولذا يخرج من هذا المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل ،فإنه لا يتحمل ضميراً كاسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان، وما كان على صيغتهما نحو: مَلْعَب ومَطْعَم ومَجْلِس ومَوْعِد.وقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ يتحمل ضميراً وإن كان جامداً نحو: (زيدٌ أخوك) و(عمروٌ غلامُك).

---

(٤٠) الهمع ١/٩٥.

(٤١) شرح المفصل ١/٨٧.

(٤٢) شرح المفصل ١/٨٧.

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً وإن كان اسماً غير صفة؛ لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: (زيدٌ أخوك) في معنى: زيدٌ قريبُك، و(عمرو غلامُك) في معنى عمرو خادمُك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير[٤٣].

ولا أرى هذا، وإن كان قد يرد سؤال: أين الرابط هنا بين المبتدأ والخبر، ولم استغني عن الرابط مع الجامد وقصر على المشتق؟

أقول: إن المبتدأ والخبر في حالة الجمود لا يحتاجان إلى رابط لتوحدهما لفظاً ومعنى، فلفظاً لأنهما جامدان فهما من جنس واحد، ومعنى لأن زيد في مثل: (زيد أخوك) هو (أخوك) و(أخوك) هو زيد.

المسألة الرابعة: كأنَّ:

عندما تقول: (كأن زيداً أسدٌ) فأنت تشبهه بالأسد في شجاعته. فـ (كأن) ترد للتشبيه وهذا هو الذي عليه الأكثر. وقد رأى بعض العلماء أن التشبيه فيها آكد• ورد في دلائل الإعجاز: أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: (زيدٌ كالأسد)، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: (كأن زيدا الأسد) فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول[٤٤].وجاء في البرهان[٤٥]: اشترك الكاف و(كأنَّ) في الدلالة على التشبيه و(كأن) أبلغ وبذلك جزم حازم في منهج البلغاء، وقال: وهي إنما تستعمل حيث يقوي الشبه حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره وكذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾[٤٦]. غير أنها قد تأتي مفيدة الشك بشرط أن يكون

---

(٤٣) الإنصاف ١/٥٥.

(٤٤) دلائل الإعجاز ١٩٩.

(٤٥) البرهان ٢/٤٠٧.

(٤٦) النمل ٤٢.

خبرها مشتقاً. قال البطليوسي: "وكونها للشك والذي يحدد معناها في مثل هذه الحالات القرائن، أما إذا جاءت مع الجامد فهي للتشبيه فحسب". وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو: (كأن زيدا ملك) و(كأن زيدا حمار) فإن كان خبرها فعلا أو ظرفاً أو جاراً ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو(كأن زيدا قام) أو (عندك) أو (في الدار) لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه[٤٧]، وقال الزجاجي: " إذا كان خبرها مشتقاً كانت شكا"[٤٨] والذي ظهر لي من تتبع مواقع (كأنَّ) أن الأصل فيها التشبيه فأنت عند قولك: (كأن زيدا أسد) شبهت (زيدا) بالأسد وهذا ظاهر. وكذا عند قولك عن زيد الجالس (كأن زيدا قائم) فقد شبهته في جلوسه بالقائم لطوله الفارع ، غير أنها قد تفهم هنا الظن إذا رأيته من بعيد فظننته قائما ومثله: (كأنَّ الولدَ يغرق).

المسألة الخامسة: المفعول المطلق:

عرَّف النحاة المفعول المطلق بأنه المصدر، فقد قيدوه بأن يكون مصدراً أو بمعنى المصدر، وعلى هذا يشترط في المفعول المطلق أن يكون مشتقاً إذ إن المصدر مشتق من الفعل عند الكوفيين، ومن تبعهم؛ لأن المصدر مؤكِّد للفعل، [٤٩].والمؤكَّد قبل المؤكِّد، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول واشتراط المصدرية في المفعول المطلق للآتي:

---

(٤٧) حاشية الصبان ٢٧٢/١، وحاشية الخضري ١٢٨/١.

(٤٨) حروف المعاني ٢٩/١.

(٤٩) همع الهوامع ١٨٦/١.

لأنه - أي المصدر – هو الحدث الذي يتضمنه الفعل ومن هنا سماه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل[٥٠]. فنحو قولك: (أكرمت زيدا إكراما) فإن الفعل (أكرمت) يتضمن حدثا وهو الإكرام. هذا الحدث هو الذي يريده المتكلم عندما يؤكدٌ أو يبين النوع، أو العدد، وهي أنواع المفعول المطلق فمثلاً أقول: (جلس زيد جلوساً) فقد استخدمنا الحدث وهو الجلوس للتوكيد، وكذا عندما نستخدمه لبيان النوع مثل: (جلس زيدٌ جلوسَ الفقهاء) أو العدد نحو: (جلس زيدٌ جَلْستين)، فالمصدرية هنا مطلوبة لأداء الغرض الذي يريده المتكلم من استعمال المفعول المطلق، ولا يأتي غير المصدر إلا ما كان بمعناه ولذا قال ابن هشام: " أو ما بمعنى المصدر"[٥١].

المسألة السادسة: المفعول له:

يشترط فيه المصدرية ومن هنا جاء تعريفه بأنه: مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل[٥٢].قال الزمخشري: وفيه ثلاثة شرائط: أن يكون مصدراً، أو فعلاً لفاعل الفعل المُعلَلَّ، ومقارناً له في الوجود[٥٣].

وهذا ما عليه جمهور النحاة إلا يونس. ورد في الهمع: تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أما العبيدَ فذو عبيد) بالنصب وتأويله على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر. وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أما تملك العبيد أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد[٥٤].

---

(٥٠) الكتاب ١/٣٤-٣٥.

(٥١) شرح شذور الذهب ٢٢٥.

(٥٢) شرح قطر الندى ٣١٦.

(٥٣) المفصل ٦٠.

(٥٤) همع الهوامع ١/١٩٤.

ولو رجعنا إلى كلام سيبويه فيما أورده يونس لوجدناه يقول: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أما العبيدَ فذو عبيد) و(أما العبدَ فذو عبد)، يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث"(٥٥)، ولوجود المصدرية هنا رأيت من الكوفيين من يجعلونه من باب المفعول المطلق. قال ابن هشام: "ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق"(٥٦)، وهناك فرق بين مصدرية المفعول المطلق، ومصدرية المفعول له، ففي نحو قولنا: (رغب زيدٌ رغبةً)، و(صام زيد رغبةً في الأجر) هناك فرق بين المصدرين. ففي المثال الأول (رغبة) هو الحدث نفسه الذي في الفعل (رَغِبَ)، أما في المثال الثاني فالمصدر (رغبة) خارج عن الفعل (صام) وإنما جيء به للتعليل، فبينهما فرق في المعنى ،كما أن بينهما فرقا في اللفظ، ففي المثال (رغبةً) مشتق من الفعل (رَغِبَ) نفسه، أما في المثال الثاني وهو المفعول له فهو من فعل آخر.

وحاجة المفعول له إلى المصدرية لأن المصدر حدث ،والحدث هو الذي يساق للتعليل ولا يمكن للذوات أن تؤدي ذلك. كما أن المصدر في المفعول له هو جواب للسؤال (لمه؟) وليس (لِمَنْ؟) فكان لا بد من كونه مصدراً، وهو كذلك فِعل لفاعل الفعل المُعَلَّل، والأفعال أحداث.

المسألة السابعة: ناصب المفعول معه:

المفعول معه هو اسم فضلة، تال لواو، بمعنى مع، تالية لجملة، ذات فعل، أو اسم فيها معناه وحروفه كـ (سِرْت والطريقَ). و(أنا سائر والنيلَ)(٥٧).

---

(٥٥) الكتاب ٣٨٩/١.

(٥٦) شرح قطر الندى ٢٧٩.

(٥٧) أوضح المسالك ٢٣٩/٢.

من التعريف السابق نعلم أموراً هي :

أولاً : أنه ليس من المفعول معه ما يلي :

(أقبل القطار والناسُ منتظرون) لأن الذي وقع بعد الواو جملة مكونة من مبتدأ وخبر وليس اسماً مفرداً، و (اشتركَ محمودٌ ومحمدٌ) لأن الذي بعد الواو عمدة فهو فاعل لا فضلة إذ الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدد أي : مثنى أو جمعا ؛ لأنه فعل لا يقع إلا من اثنين أو أكثر. فلا بد من التعدد، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور، فـ (محمد) معطوف على الفاعل (محمود) فهو في حكم الفاعل، وعمدة مثله و(خلطت القمحَ والشعيرَ) لأن الواو لم تفد معية وإنما فهمت المعية من الفعل (خلط)، و (قابلت عليا ومحمداً قبلَه) أو (بعدَه) لأن الواو هنا ليست للمعية وإلا فسد المعنى، و(شاهدت الرجل مع زميله) و(اشتريت الحقيبة بكتبها) فالمعية هنا مفهومة من السياق ،ولكن لا توجد الواو، و(كُلُّ زارع وحقلُه) فالواو هنا ليست للمعية لعدم اكتمال الجملة ووقوع المفعول معه بعدها، إذ الخبر محذوف في آخر الجملة والتقدير : (كل زارع وحقلُه مقترنان)[٥٨]، و (لا تتناول الطعام وتقرأَ) لأن الذي وقع بعد الواو فعل.

الثاني : أنه قيد العامل في المفعول معه الذي يرد في الجملة السابقة لواو المعية بأن يكون مشتقاً سواء أكان فعلاً، أم ما فيه حروفه ومعناه[٥٩].وقد علل السيوطي اشتراط الاشتقاق هنا بأن المشتق فيه معنى الحدث الذي يتعدى بواسطة الواو. وهذا هو الحق إذ إن المفعول معه هو بمنزلة المعطوف على السابق الذي يشاركه في الحدث، ولكن هنا بزيادة المصاحبة وهي المعية في الوقت نفسه، ولولا الحدث لما تحقق فعل ولا مفعول.

---

(٥٨) النحو الوافي ٣٠٦/٢.

(٥٩) شرح ابن عقيل ٥٣٦/١، والهمع ٢١٩/١ وغيرها.

أما نحو قولهم: (ما أنت والطيالسةَ)، و(كيف أنت والبردَ؟) وقول مسكين[٦٠]:

فمالك والتلددَ حول نجد وقد غَصَّت تِهامة بالرجال

فقد تأول النحاة هذه الأمثلة ورووا لها أفعالاً مشتقة من الكون وغيره مثل: ما تكون والطيالسةَ؟ وكيف تكون والبردَ؟ وما (تصنع والتلددَ)؟ ونحوه والذي يظهر أن مجيء المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين لهجة من لهجات العرب، ولو لم نلجأ إلى البحث عن التأويل ،وأما ما نقل من قولهم: (هذا لك وأباك). قال الأشموني: " فلا يتكلم به"[٦١].

المسألة الثامنة: متعلَّقِ الظرف والجار والمجرور:

التعلق حكم من أحكام حروف الجر والظروف وهو نوع من الارتباط المتمم للمعنى ينعقد بين ما يشبه الجملة من ظرف وجار ومجرور وما قبلهما من أفعال أو ما يشبهها[٦٢] قال في التعريفات[٦٣]: "هو كل اسم تعلق به شيء وهو من تمام معناه كتعلق (من زيدٍ) بـ (خيراً) في قولهم: (يا خيرًا من زيدٍ) فقد تعلق بالمصدر" والذي سنختاره هنا التعريف الأول لأني لا أقصد الارتباط مطلقا وإلا سيدخل نحو: (حنت هند حنين الإبل) فالمفعول المطلق وهو: "حنين" مرتبط بحنت، وإن كان المتأمل في مثال التعريف الثاني يفهم المقصد وبتتبع المتعلَّق الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور وجد أنه لا بد أن يكون مشتقاً ،وما خرج عن هذا رد إلى المشتق وقد وردت المتعلقات على هذا النحو:

---

(٦٠) ديوان مسكين الدارمي ٦٦، وقد نقل البيت برواية أخرى هي: أتوعدني وأنت بذات عرق وقد غصت تهامة بالرجال

(٦١) شرح الأشموني ١٣٥/٢.

(٦٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٥٦.

(٦٣) التعريفات ٢٧٣/١.

١- التعلق بفعل نحو قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٦٤] فالجار والمجرور وهو (عليهم) متعلق ومرتبط بالفعل (أنعمت).

٢- ما يشبه الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول أو ما في قوة الفعل من المشتقات نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٦٥] فالجار والمجرور وهو (عليهم) متعلق بـ (المغضوب). و(نزالِ في الباخرة) فالجار والمجرور هنا (في الباخرة) متعلق بـ(نزال) بمعنى أنزل وهذا اسم فعل. ونحو: (السكوت عن السفيه جواب) فالجار والمجرور (عن السفيه) متعلق بالمصدر الصريح (السكوت) ونحو: (أنا فرح بعملي) فالجار والمجرور (بعملي) متعلق ـ (فَرِحٌ) صفة مشبهة، وقولهم: (انقضى مسعاك لتأييد الحق) فالجار والمجرور (لتأييد) متعلق باسم الزمان (مسعاك) وقولهم: (عرفنا مخرجك من الأزمة) فالجار والمجرور (من الأزمة) متعلق باسم المكان (مخرجك) والذي يلحظ هنا أنه لا يشترط كون المشتق عاملاً، ففي الأمثلة السابقة ورد أسما الزمان والمكان وهما وإن كانا مشتقين ولكنهما غير عاملين.

٣- المؤول بالمشتق نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[٦٦] أي: وهو الذي هو إله في السماء)[٦٧]. فقوله في السماء متعلق بـ (إله) لتأوله بمعبود ومعبود مشتق.

٤- ما فيه رائحة الفعل نحو: (أنت عُمُر في قضائك) فالجار مع مجروره وهو (في قضائك) متعلق بكلمة (عمر) وهي وإن كانت جامدة لكنها فيها رائحة الفعل وهو

---

(٦٤) الفاتحة، ٧.

(٦٥) الفاتحة، ٧.

(٦٦) الزخرف ٨٤.

(٦٧) روح المعاني ١٦/١٦.

(عادل) ومثله قولهم: (عدم نصرتنا إخواننا علقم على قلوبنا) فالجار والمجرور وهو (على قلوبنا) متعلق بـ (علقم) الجامدة لأنها بمعنى: صعب أو شاق أو مؤلم.

والتوسع في المشتق هنا؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

واشتراط الاشتقاق في المتعلَّق به؛ لأن الظرف وعاء لحدث وفي الجار والمجرور لأنه واسطة للوصول إلى الحدث والحدث لا يكون إلا في مشتق.ولاشتراط الاشتقاق في المتعلّق منع جمهور النحاة أن يتعلق الظرف والجار والمجرور بحرف، وبه قال ابن هشام رداً على من أجاز التعلق بالحرف، وجمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف(٦٨).

ولمن أجاز التعلق بحروف المعاني قال الصبان: "المتعلّق هو الفعل الذي يشير إليه ذلك الحرف فإن كان حرف نفي فإنه يشير إلى الفعل أنفي، وإن كان استفهام فهو يشير إلى الفعل استفهم وهكذا"(٦٩).

المسألة التاسعة: الاشتغال:

قال ابن هشام: المشتَغِل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسما، لكن بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون وصفاً.

الثاني: أن يكون عاملاً.

الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله وذلك نحو:

---

(٦٨) المغني ٥٧٣.

(٦٩) شرح الأشموني ٢/٢٣٦.

(زيدًا أنا ضاربُه الآن أو غدا) بخلاف نحو: (زيد عَلَيْكَهَ) و(زيدٌ ضربًا إياه) لأنهما غير صفة.وبخلاف نحو: (زيدٌ أنا ضاربه أمسِ) لأنه غير عامل على الأصح و(زيدٌ أنا الضاربه) و(وجه الأب زيدٌ حَسَنُهُ)؛ لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما[٧٠] فهنا يبين ابن هشام أنه لا بد من كونه وصفا، عاملاً، صالحاً للعمل فيما قبله.

والوصف كما نعلم مشتق وقد صرحالاستاذ عباس حسن بالاشتقاق عندما قال: " العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً"[٧١].

لكن المقصود بالوصف في هذا الباب: اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول فحسب، فخرج عن هذا – كما يتضح في الأمثلة المخالفة السابقة – اسم الفعل لأنه وإن كان مشتقاً في بعض أنواعه لا يصح أن يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً، ومثله المصدر، وأما الصفة المشبهة، واسم التفضيل فهما وإن كانا مشتقين لكنهما لا ينصبان مفعولا به.

المسألة العاشرة: الإضافة:

الإضافة إما معنوية وهي التي تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. تفيده تعريفاً عند إضافته إلى معرفة نحو: (هذا كتابُ محمدٍ) فقد تعرف الكتاب حين أضفته إلى معرفة هو (محمد) وتخصيصاً عند إضافته إلى نكرة نحو: (غلامُ امرأةٍ) فغلام لم يتعرف لأنه أضيف إلى نكرة (امرأة) ولكنه تخصص فهو غلام لا مرأةٍ لا رجل، وإما لفظية وهي محور بحثنا في هذه المسألة واشترط في اللفظية أن يكون المضاف وصفاً مشتقاً عاملاً في المضاف إليه، والمراد بالوصف اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة

---

(٧٠) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

(٧١) النحو الوافي ١٢٧/٢.

المشبهة. وفي المصدر واسم التفضيل خلاف. قال المرادي: "ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله[٧٢]:

إن وجدي بك الشديدَ أرانيعاذرافيك من عهدت عذولا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة؛ لأنه ينعت بالمعرفة"[٧٣].ومثال اللفظية (مُكرِمُ زيدٍ) و(مقبولُ الرأي) و(حسنُ الوجه) و(طلاّعُ الثنايا).

واشترط الاشتقاق في اللفظية للآتي:

أولاً: المشتقات آنفة الذكر تعمل فيما بعدها ولذا اشترط فيها الاشتقاق فأصل قولك: (ضاربُ زيدٍ)، (ضاربٌ زيداً) و(مضروبُ العبدِ)، (مضروبٌ العبدُ). و(حسُن الوجهِ)، (حسنٌ وجهُه).

ولذا قالوا في هذه الإضافة: إنها على نية الانفصال ،وعملها هنا يحقق مطلبا لفظياً، وكونها على نية الانفصال ظاهرة لفظية، تحققت عن طريق الاشتقاق أيضاً، وقد يقال حتى الإضافة المعنوية يتحقق فيها العمل فعندما نقول: (كتابُ محمدٍ) فقد جر (محمد) بالإضافة، يقال: هذا صحيح ولكن الجر هنا ليس من تأثير المضاف وهو (الكتاب) لأن أسماء الذوات لا عمل لها عند المحققين إذ لا تحمل فعلاً يحتاج النسبة، ولكن الجر هنا بحرف جر مقدر.

ثانياً: ذكرنا أن الإضافة مع المشتقات السابقة هي على نية الانفصال وهذه فائدة لفظية مفادها فصل المضاف عن المضاف إليه ومرد هذه الفائدة للاشتقاق.

---

(٧٢) لم يعرف قائله. توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٤٥، والهمع ٢/٤٨.

(٧٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٤٥.

ثالثاً: عمل المشتقات السابقة في المضاف إليه يبعد الإضافة عن اختصاصها إذ الإضافة من خصائص الأسماء أما العمل فيراعى فيه جانب الفعل والحدث وهذان من خصائص الأفعال التي تحمل معناها المشتقات.

رابعاً: بما أن المشتقات السابقة عملت نيابة عن أفعالها فهي في حكم الأفعال والأفعال لا تطلب التعريف الذي هو من نتائج الإضافة المعنوية ،والدليل على كونها هنا نائبة عن أفعالها أنك لو وضعت محل المضاف فعله لم يفسد المعنى، فقولك: (هذا مُكْرِمُ زيدٍ) و (هذا يكرم زيدا) سيان. وقد يسأل: لماذا استثني الوصف من هذا الحكم؟_ وهو كون إضافته لفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً _إذا كان بمعنى الماضي نحو: (هذا جامع الصدقاتِ أمس) والذي يظهر لي أن ورود الوصف بمعنى الماضي قُطع بتحققه فأصبح أمراً معروفاً ومتحققاً.ويترتب على ما سبق وهو أن إضافة المشتقات لا تفيد تعريفاً صحة دخول (أل) عليها فلو كانت تعرفت لما دخلت أل عليها وعلى هذا يمكن أن يقال هنا: يشترط لدخول (أل) على المضاف أن يكون مشتقاً. قال ابن هشام[٧٤]: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل (الجعد الشعر).

الثانية: أن يكون مضافاً لما فيه (أل) نحو: (الضارب رأسِ الجاني).

الثالثة: أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله[٧٥]:

الود أنتِ المستحقةُ صفوه.

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى كقوله[٧٦]:

---

(٧٤) ضياء المسالك ٣٢٩/٢.

(٧٥) إكماله. منى وإن لم أرج منك نوالا. ولم يعرف قائله وقد ورد في الهمع ٤٨/١، وشرح التصريح ٢٩/٢..

إن يغنيا عني المستوطنا عدنٍ.

الخامسة: أن يكون جمع مذكر سالماً كقوله[٧٧]:

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم.

قال المبرد:" فإن قال قائل: ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام: (هما الغلاما زيد) كما تقول: (هما الضاربا زيد)؟ قيل له: إنما يقع الحذف في المشتق لأنه يجوز أن تقول: (هما الضاربان زيداً) و(الضاربون عمرا) ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته"[٧٨].

المسألة الحادية عشرة: النعت:

قال ابن مالك:

وانعت بمشتق كصعب وذَرِبوشبهِهِ كذا وذي والمنتسب

فالنعت في كلام ابن مالك مقيد بكونه مشتقاً أو شبهه.

أورد المرادي: "والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل"[٧٩].

وأمثلتها نحو: (هذا رجلٌ كاتبٌ)، (ومظلومٌ)، و(كذّابٌ) (حسنُ الخلق)، و(أفضلُ من غيره). فهذه كلها مشتقات. وأكد جمهور النحاة أنه لا يرد إلا مشتقا، وما كان غير مشتق ردوه إلى المشتق بالتأويل. غير أن ابن أبي الربيع قال:" وقد تنعت

---

(٧٦) عجزه: فإنني لست يوما عنهما بغنى، ولم يعرف قائله وقد ورد في الهمع ٤٨/٢، وشرح التصريح ٢٩/٢، وضياء السالك ٣٣١/٢.

(٧٧) وعجزه: إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم، ولم يعرف قائله وقد ورد في الدرر ٤٨/٢ وشرح التصريح ٣٠/٢ والعيني ٣٩٤/٣.

(٧٨) المقتضب ١٤٦/٤.

(٧٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٨/٣.

العرب بالجامد"[٨٠].ولكن الأستاذ عباس حسن يرى أن الأفضل في النعت أن يكون مشتقاً[٨١].

ومن وروده جامداً نحو: (مررت بزيد هذا) و(القرشي) و(ابن علي) و(هذا خاتمٌ حديدٌ) و(هذا محمد الذي أكرمت) و(هو محمد أخي) و(رأيت زيداً الأسد) ونحوها كثير.

وقد اخترق اشتراط الاشتقاق في النعت والحال بشواهد كثيرة وردا فيها جامدين ولكن جمهور النحاة يؤولون كل ما خالف الاشتقاق ،ويردونه إليه.

ومع كثرة ورود النعت جامداً إلا أن الاشتقاق يبقى هو الأصل وهو الأفضل كما ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك أن الوصف يحتاج إلى معنى تسبغه على الموصوف وهذا المعنى لا يوجد إلا في المشتقات أصالة أو تأويلا.

المسألة الثانية عشرة: نصب المضارع بعد اسم الفاعل:

ينصب الفعل المضارع إذا ولي فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب محضين مثل: (ما تأتينا فنكرمَك) بالنصب بعد النفي، أو طلب محض مثل: (زرنا فنكرمَك) بالنصب بعد فعل الأمر، ويشمل الطلب المحض: فعل الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض ،والتحضيض، والتمني، وزاد بعضهم الترجي، والمقصود بالمحض أن يكون خالصا في الدلالة على الطلب دون الحمل على غيره، ومن هنا منع كثير من النحاة النصب بعد اسم الفعل. ورد في الهمع: "...أن يكون الأمر بصريح الفعل فإن دل عله بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لأنه غير مسموع"[٨٢]، وما ذكره السيوطي هو رأي الجمهور.

---

(٨٠) البسيط في شرح الجمل ٢٩٩/١.

(٨١) النحو الوافي ٤٨٣/٣.

(٨٢) همع الهوامع ١١/٢.

ولكنه نُقل أن ابن جني وابن عصفور أجازا النصب بعد اسم الفعل شريطة أن يكون مشتقاً نحو: (نزالِ فأكرمَك)، (ودارِكِ فأحسنَ إليك) وهكذا(٨٣).

وهذا النوع مشتق وهو ما ذكره سيويه(٨٤) إذ قال: "واعلم أن (فعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، أو (فَعِلَ) ولا يجوز من (أفعَلْتُ) ؛ لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك: (قَرْقاري) و(عَرْعارِ)". قال ابن هشام تعليقاً على هذا الرأي: "وما أحرى هذا الكلام بأن يكون صواباً"(٨٥). وهذا هو الأظهر إذ إن دلالة اسم الفعل هنا على الطلب أوضح من دلالة الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض وهذه كلها نصبوا المضارع بعدها.

وقد أجاز الكسائي النصب بعد اسم الفعل مطلقاً. قال ابن هشام: "واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: (نزال فنكرمَك) و(صه فنحدثُك) خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد (نزال) و(دراك) ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوه مما فيه معنى الفعل دون حروفه"(٨٦).

المبحث الرابع: الأثر الدلالي للاشتقاق

الاشتقاق في أثره لا يقتصر على اللفظ ،من تغيير صيغة اللفظ المشتق كما ذكر، بل يتعداه إلى الدلالة ،وهذا التأثير الدلالي هو الذي أعطاه قوة التدخل في الأبواب

---

(٨٣) همع الهوامع ١١/٢ .

(٨٤) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٨٥) شرح شذور الذهب ٣٠٥.

(٨٦) شرح قطر الندى ١٠٤.

النحوية، بل في اللغة كلها فأسهم في نمائها وتطورها. والحديث هنا سوف يكون عن الأثر الدلالي للاشتقاق في المشتقات وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الأثر الدلالي في الفعل:

أفاد الاشتقاق هنا ثلاثة أمور:

١ -الحدث.

٢ -الزمن.

٣ -التجدد والحدوث.

فنحو (أكرم زيدٌ عليًّا) الفعل (أكْرَمَ) مشتق من (الكَرَمْ) وهذا حدث فحسب وبعد أن اشتق منه الفعل السابق أفاد:

١ -الزمن الماضي٢ -الحدوث والتجدد.

وقد يأتي للحال والاستقبال وفق صيغته.

قال سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٨٧). وحدث الفعل متجدد غير ثابت كما أن اشتقاق الفعل وهو " ضَرَبَ" مثلاً أفادنا شيئاً من الاختزال فأنت عندما تقول: " ضرب زيدُ عمرًا" أغنى هذا عن قولنا: وقع ضربُ من زيد على عمر، وكأن الاشتقاق هنا أعطى رمزيةلم تكن تحدث لولاه، ومع هذافعند الاشتقاق مرونة تسهم في تطور اللغة، فهو يستطيع أن يغير المعنى مع محافظته على كيانه الأول ،فعندما تقول: "ضَرَب" يختلف عن " ضُرِب" وكذا عن " ضَرَّب" مع محافظته على مادة الاشتقاق وهي " الضرب" بل يبقى كذلك حتى عند إضافة الزوائد الضمائرية نحو: "ضربا " و "ضربوا" و"ضربت" "وضربن".

---

(٨٧) الكتاب ١/١٢.

المطلب الثاني: الأثر الدلالي في اسم الفاعل:

اسم الفاعل: ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به[٨٨].

نحو: (ضَارِبٌ) و (مُكْرِمٌ) فالأصل: (الضرب) و(الكرم) فلما جيء باسم الفاعل مشتقاً من المصدر أفاد:

١ -الحدث. ٢ -فاعل الحدث. ٣ -الحدوث. ٤ -التجدد والحدوث.

فقد دل على من قام بالفعل على وجه الحدوث والتجدد فـ (ضارب) دل على الضرب وأن هناك فاعلا للضرب وأنه حدث ضربٌ وهذا الحدث متجدد إذ لا يمكن استمرار الإنسان في الضرب. وهذا هو الأصل في اسم الفاعل، أعني التجدد والحدوث، غير أنه قد يفهم منه الثبوت بالقرائن الحالية أو اللفظية نحو: (واسعُ الفمِ) و(ضامرِ الخَصْر) و(جاحظ العينين) على أن بعض النحاة يخرج هذا من اسم الفاعل، ويجعلها متحولة إلى الصفة المشبهة• قال الأستاذ عباس حسن: "أما إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم فيجب التصرف إما بتغيير صيغة (فاعل) الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت وشبهه كأن نقول: (كريم)، (بخيل)، (شريف)، (حسن)، (غني)، وإما بإيجاد قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن صيغة فاعل لا يراد منها الحدوث، وإنما يراد منها الثبوت. ومن القرائن اللفظية إضافة اسم الفاعل إلى فاعله نحو: (طاهر القلب)"[٨٩]. كما أن اسم الفاعل يفيد الأزمنة الثلاثة. وهذه الإفادة حصلت عن طريق الاشتقاق وهي:

---

(٨٨) توضيح المقاصد والمسالك ١٤/٣، وشذا العرف ٧٧.

(٨٩) النحو الوافي ٢٤٢/٣.

أولاً: الماضي: قال تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٩٠] ومثل قولك عند الإضافة: (هذا قاتل زيدٍ) أي: الذي قتله.

ثانياً: الحال في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٩١]. فمعرض تدل على الحال ونظيرها: مالك واقفا؟ أي الآن.

ثالثاً: الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[٩٢]. أي: سأخلق بشراً.

وعندما تقول: " ضارب" فالاشتقاق هنا اختزل جملة "الذي ضَرَب" إلى "ضارب"، ويمكن أن يكون الاختزال لجملة: " الذي ضارَب" مادام محافظاً على كيان المادة وهي المصدر " الضرب" ولو أردنا " الذي ضَرَّب" لقلنا "ضرَّاب" وهكذا نرى التعاون بين الاشتقاق والحركات، والعلاقة بنيهما وثيقة ،ومن هنا لكي نعرف أن الحركة الإعرابية هي للتميز أو الحال لابد من استدعاء الاشتقاق ليقول لنا: إن الحال مشتق وإن التميز جامد، وكذا ليقول لنا: إن التبعية هي تبعية نعت أو عطف بيان وهكذا.

ونرى كذلك أن الاشتقاق قام بعملية تجسيد وتحويل المعنوي إلى حسي، فالضرب وهو المصدر معنوي ولكن " ضارب " دلنا الاشتقاق فيه على جانب حسي وهو فاعل الضرب بالإضافة إلى الجانب المعنوي ،وهذا توسع نوعي كما أنه قد يكون توسعاً كميا عندما نقول "ضارب"، "ضاربان"، "ضاربون"، "ضَرَّاب"، "ضَرَبَة" وهكذا.

---

(٩٠) إبراهيم ١٠.

(٩١) المدثر ٤٩.

(٩٢) ص ٧١-٧٢.

المطلب الثالث: الأثر الدلالي في اسم المفعول:

اسم المفعول هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل[٩٣]. قال ابن هشام:" هو ما دل على حدث ومفعوله كـ(مضروب) و(مُكْرَم)"[٩٤]. ففي الأمثلة التي أوردها ابن هشام نرى أن اسم المفعول أفاد: الحدث، والحدوث، وذات المفعول، والتجدد. الحدث وهو (الضرب) والحدوث وهو وقوع الضرب، وذات المفعول وهو من وقع عليه الضرب، وكذا في المثال الثاني (مُكْرَم).كما أن اسم المفعول أفاد الأزمنة الثلاثة كما ذكر في اسم الفاعل وهي:

أولاً: الماضي نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٩٥]. أي: سُمي ونحو: (أدركنا زيدا وهو مقتولٌ) أي: قُتلَ.

ثانياً: الحال مثل: (أقبل مسرورا) وقولهم: (هو مغلوب على أمره).

ثالثاً: الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[٩٦]. أي: سيُجمع له الناس، وسيُشهد. ومثل: (إنك مقتول إن ذهبت وحدك) أي: ستُقتل. وقد يدل اسم المفعول على الاستمرار والدوام نحو قوله تعالى: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[٩٧] أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾[٩٨] ومنه: (مقطوع اليد)، و(مجدوع الأنف) والتي تحدد هذا هي القرائن كما ذكر مع اسم الفاعل ،واسم المفعول في نحو "مضروب" مثلاً اختصر جملة "الذي ضُرِب" ونقل المعنى من

---

(٩٣) شذا العرف ٧٩.

(٩٤) أوضح المسالك ٢٣٢/٣.

(٩٥) الرعد ٢.

(٩٦) هود ١٠٣.

(٩٧) هود١٠٨.

(٩٨) الواقعة ٢٧.

معنوي في "الضرب" إلى حسي في "مضروب" وكذا أتاح لجانب الأسمية التوسع فنحن لا نستطيع أن نثني المصدر ونجمعه عند كثير من النحاة ولكن هنا يمكن أن نقول: "مضروبان" و"مضروبون" و"مضروبات" وهذا جانب مهم لأن الاسم أكثر تأثيراً في شكل الوظيفة النحوية(٩٩).

المطلب الرابع: الأثر الدلالي في الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة هي لفظ مصوغ من مصد اللازم، للدلالة على الثبوت(١٠٠).

وقال ابن هشام: "وهي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كـ(حَسَنِ الخلق)، و(نقي الثغر) و(طاهر العِرض)"(١٠١).

وقد ذهب النحاة إلى أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت أي الاستمرار والدوام، فالوصف بها يلازم صاحبها على وجه الدوام والاستمرار، ففي الأمثلة السابقة (حَسنُ الخلق) مشتق من (الحُسْن) وقد أفادت أن صاحبها هذا حاله دائماً ،وهذا خلقه الذي يتسم به. ومثله (نقي الثغر) اشتق من (النقاء) وهذا وصفه الدائم، وكذا (طاهر العرض) اشتق من (الطُهر) فأصبح هذا وصفه الدائم. وبهذا فالصفة المشبهة تفيد: ١ -حدث، ٢ -ذات، ٣ -الثبوت والدوام.

ولأبنية الصفة المشبهة دلالات متعددة تلازم صاحبها يعاد إليها في مظانها. إلا أنه قد تأتي الصفة المشبهة غير ملازمة لصاحبها أحياناً مثل: (غضبان)، (سكران)، (حزين) ونحوها وهذا كما قلنا سابقاً تحدده القرائن ،وقد نلحظ في ا لصفة المشبهة شيئاً من التخصيص والتأكيد إذ عندما نقول "حَسُنَ وجه زيد" فهو يختلف عن قولنا " حسنُ الوجه" فهذا الاشتقاق أفاد تخصيص الوجه بصفة الحسن وكأنه هو موضع الحسن

---

(٩٩) انظر: تفاعل المفردات، ١٠.

(١٠٠) شذا العرف ٧٩.

(١٠١) أوضح المسالك ٢٤٧/٣.

فقط، كما أنه أكد جمال الوجه وحسنه ومن هنا يمكن أن نقول " حسنُ وجهاً" وعلى هذا يكون الاشتقاق قد زاد على دلالة جذره في المعنى وهو "حُسن" وهذه الزيادة المعنوية تكون مواكبة للزيادة الحسية من زيادة بعض الحروف أو الحركات أو حتى نقصها وفيها أيضاً جانب الاختزال الذي سقناه مع المشتقات السابقة.

المطلب الخامس: الأثر الدلالي في اسم التفضيل:

اسم التفضيل هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[١٠٢].

قال ابن الحاجب: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[١٠٣].

ففي نحو: (محمد أفضلُ من علي) (أفضل) اسم تفضيل مشتق من (الفضل) وقد أفاد:

١ -اشتراك محمد وعلي في صفة الفضل.

٢ -زيادة فضل محمد على علي.

٣ -الدوام. نص على هذا الخضري في حاشيته[١٠٤].

ونقول إن إرادة الدوام هي حالة من حالات اسم التفضيل فإن له باعتبار المعنى ثلاث حالات:

الأولى: الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها كما قدمنا.

الثانية: أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: (العسل أحلى من الخل) و(الصيف أحر من

---

(١٠٢) شذا العرف ٨٢.

(١٠٣) إيضاح المعاني ٩٥١/٣.

(١٠٤) حاشية الخضري ٢٥/٢.

الشتاء). والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى التفضيل كقولهم[١٠٥]: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان). أي: هما العادلان، ولا عدل في غيرهما، والعدل هنا صفة ثابتة ومستمرة لهما ومنه قول الفرزدق[١٠٦]:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

أي عزيزة طويلة دائماً، وكذا مع اسم التفضيل نقل الاشتقاق المدلول المعنوي إلى حسي ومعنوي فقولك هنا "أفضل" هذا أمر معنوي ولكنك عندما تقول "زيد أفضل من خالد" فقد جسدت الفضل في أشخاص مع الحفاظ على الجانب المعنوي كما أنه قد يلحظ معنى آخر فعندما تقول "زيد أفضل من خالد" وتقول " زيد فاضل أكثر من خالد " فإنك في المثال الأول قد جمعت بين الفضل وصاحبه في لفظة واحدة وهي "أفضل" أما في الثاني فقد فرقت بينهما، ولو قلت "فضل زيد أكثر من خالد " لاعتقد أنه في أمر من الأمور فجاء اشتقاق "أفضل" من "الفضل" هو الأمكن لفظاً ومعنى.

المطلب السادس: الأثر الدلالي في اسم الفعل:

والحديث هنا عن اسم الفعل المشتق نحو: (نزالِ) و(حذارِ). فـ: (نزالِ) و(حذارِ) و(زحامِ) مشتقات من فعل ثلاثي تام متصرف كما اشترط النحاة. فـ: (نزالِ) من (نَزَلَ) وحذارِ من (حَذِرَ)، و(زِحامِ) من (زَحَمَ) وقد أفادت بهذه الصيغة التوكيد والمبالغة والإيجاز.قال ابن يعيش: " وإنما أتي بهذه الأسماء لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة في المعنى فـ(نزالِ) أبلغ في المعنى من (انزل)، و(تراك) أبلغ من (اترك) وإنما

---

(١٠٥) شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٨٣.

(١٠٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٨٣، وانظر ديوان الفرزدق ٢٠٩/٢.

غير لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه ليكون ذلك أدل على الفعل وأبلغ في إفادة معناه"[١٠٧] ويلحظ أنه أفاد أيضاً طلب السرعة في التنفيذ فقولك "نزالِ" معناه انزل بسرعة "حذاريِ " معناه أحذر حذراً شديداً وهكذا ؛ وذلك لأن "نزالٍ " معناه "انزل" فقد طلبت النزول بصيغتين صيغة الفعل وصيغة الاسم

الخاتمة

خلصت من هذا البحث إلى الآتي :

أولاً : الأبواب التي تتطلب الاشتقاق هي :

صلة أل، الباء مع المبتدأ، تحمل الخبر ضميرا، معاني كأنّ، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه، متعلق شبه الجملة، الاشتغال، الإضافة، النعت، الحال، نصب المضارع بعد اسم الفعل.

ثانياً : الأبواب السابقة كلها معنوية ومدارها حول الحدث، وليست متطلباتها ذاتية حسية، كالفاعل ونائبه، والمفعول به، والتمييز مثلاً ولذا تطلبت الاشتقاق.

ثالثاً : المشتقات واكبها التطور عبر تاريخها الاستعمالي فأصلها أسماء ثم للحاجة أُخذ واشتق منهما ما يفي بحاجات التخاطب بين الناس، فأصبحت مؤهلة لتلبي الحاجات والمطالب ولذلك احتيج للاشتقاق في الأبواب السابقة.

رابعاً : عندما تحلل المشتقات تجد أنها توسعت في دلالاتها توسعا يفوق الأصل، هذا التوسع يتمثل في توكيد الحدث كما في المفعول المطلق واسم الفعل ،أو الدلالة على ثبوته كما في الصفة المشبهة واسم التفضيل، أو تجدده كما في الأفعال، أو إضافة من قام به أو وقع عليه وتعلق به كما في اسم الفاعل واسم المفعول، أو بيانه في النوع

---

(١٠٧) شرح المفصل ٤/٥٠.

والعدد كما في المفعول المطلق، أو إضافة معنى آخر كإضافة معنى الشك إلى خبر كأن، أو تعليله كما في المفعول له، أو إضافة الزمان إلى الحدث كمافي الأفعال، وكل هذه المعطيات حققها الاشتقاق ولذلك فإن الاشتقاق شكّل حضوراً مهماً في الأبواب النحوية.

خامساً: الاشتقاق يفيد الاختزال فنحو "ضارب" يغنيك عن "الذي ضرب" و "مضروب" يغنيك عن "الذي ضُرب" وهكذا.

سادساً: الاشتقاق يتيح مزيدا من الأسماء فمثلاً "ضارب" يمكن أن يؤخذ منه "ضرّاب" و"ضربة" والاسم أكثر تأثيراً في شكل الوظيفة النحوية كما أنه يسهم في الدلالة التي تعد أعقد مستويات اللغة.

سابعاً: الاشتقاق يسهم في نقل المعنوي إلى حسي فمثلاً "ضَرْب" معنوي لكنك عندما تقول "ضارب" فقد جسدته في شخص.

المراجع

[١] الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٢] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الشنقيطي. دار الفكر، الطبعة ١٤١٥هـ.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي.

[٤] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين. جامعة الإمام، ١٣٩٤هـ.

[٥] إيضاح المعاني السنية من ألفاظ الحاجبية. ابن معوضة. تحقيق د. عيسى بن علي. المكتبة الحديثة، أبها.

[٦] البحر المحيط، أبو حيان. دار الفكر. بيروت.

[٧] البرهان في علوم القرآن. الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ.

[٨] البسيط في شرح الجمل. ابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي.

[٩] التحرير والتنوير. ابن عاشور، دار سحنون للنشر، تونس، ١٩٩٧م.

[١٠] التعريفات للجرجاني. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

[١١] تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية، نعيم محمد، دار العلوم، القاهرة.

[١٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفة ابن مالك. تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.

[١٣] جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق أحمد شاكر. مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

[١٤] حروف المعاني. الزجاجي. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

[١٥] الخصائص. ابن جني. تحقيق النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.

[١٦] ديوان الفرزدق. شرح مجيد طراد. دار الكتاب العربي.

[١٧] ديوان مسكين الدارمي. جمعه وحققه. خليل إبراهيم، بغداد، ١٩٧٠م.

[١٨] روح المعاني. الألوسي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١٩] شذا العرف في فن الصرف. الحملاوي، مكتب البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤هـ.

[٢٠] شرح ابن عقيل. ابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين. المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٤١٩هـ.

[٢١] شرح ابن الناظم (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق د. عبدالحميد السيد، دار الجبل، بيروت.

[٢٢] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان. الأشموني. دار إحياء الكتب العربية.

[٢٣] شرح الرضي على الكافية. الرضي. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.

[٢٤] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين.

[٢٥] شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين. دار الفكر.

[٢٦] شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.

[٢٧] شرح المفصل. لابن يعيش عالم الكتب، بيروت.

[٢٨] ضياء السالك إلى أوضح المسالك. محمد النجار، مصر الجديدة، ١٤٠١هـ.

[٢٩] العدد في اللغة. ابن سيدة. تحقيق عبدالله الناصر وعدنان الطاهر. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

[٣٠] فصول في فقه اللغة. د. رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.

[٣١] فقه اللغة العربية. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

[٣٢] الكتاب. سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

[٣٣] لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.

[٣٤] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي. المكتبة العلمية، بيروت.

[٣٥] معجم المصطلحات النحوية والصرفية. د. محمد سمير الليدي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

[٣٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر.

[٣٧] مفاتيح الغيب. الإمام الرازي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.

[٣٨] المفصل في علم العربية. الزمخشري. دار الجبل. بيروت. الطبعة الثانية.

[٣٩] المقتضب. للمبرد. تحقيق الشيخ عظيمه. عالم الكتب. بيروت.

[٤٠] النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف بمصر. الطبعة الرابعة.

[٤١] همع الهوامع شرح جمع الجوامع. السيوطي. دار العرفة. بيروت.

Impact of grammatical and semantic derivation

Dr. Isa bin Ali Mohammed Asiri
Associate Professor Department of Arabic Language and Literature
Faculty of Humanities, King Khalid University, Abha

Abstract. Derivation is the impact of an actor in the language was interested by linguists since ancient times, is that this research did not address the study far as I know, he came to track the derivation of a number of doors grammatical namely: link all, increase Alaba in the Debutante, bearing news conscience, as if, in effect absolute, his effect, acting with him, related to the envelope and the neighbor and sewer, engage, added, adjective, styled after the name of the present tense actor, then discussed the impact of semantic search in derivatives.